العدد (1982) السنة الثامنة - الأربعاء (8) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

مشاكل فرحان

إحسان شمران الياسري

فرحان رجل من أهالي قضاء المجر يدّعي إنه على علاقة قوية بمأمور المركز العريف (چايد).. وإنه صاحب نفوذ عنده.. وكان الناس يتصرفون معه على هذا الأساس، وبعضهم كان يتقرّب إليه باعتبار إن أهم شخصية في القضاء هو مأمور المركز !!.. وظل العريف (چايد) يتحين الفرص بهذا المدّعي..

تذكرت هذه الحكاية وأنا أتابع (بدون اهتمام) الزيارات المكوكية والحلزونية للكثير من السياسيين إلى دول المنطقة، يعرضون وجهات نظر قوائمهم وكتلهم وأحزابهم إلى الأخوة والأصدقاء، وحتى على بعض الأعداء!!..

ما أثارني، إن جميع هؤلاء الناس عندما يجلسون مع المسؤولين في تلك الدول يُصّرحون بأنهم يريدون حلاً عراقياً للمشكل العراقي ويطلبون من الأصدقاء والأشقاء عدم التدخل، وإن الحل لابد من أن يكون عراقياً!! إلا إنهم لم يجلسوا معاً في العراق منذ ٧ آذار (الأسود) كما قال أحدهم بمرارة.

ولا أدري ما الذي ينتظره هؤلاء الساسة من مسؤول عربي أو اجنبي عندما يدخل عليه وفد القائمة الفلانية. أنا أعرف ماذا يقول لهم، على الأقل قدر ما يسمح به المقام أمام وسائل الإعلام:

– إن دولتنا تقف على مسافة واحدة من الأطراف كافة ونحن حريصون على وحدة العراق وتشكيل حكومة شراكة وطنية تُمثل فيها كل الأطراف.. الخ.. أما ما لا يُقال لوسائل الإعلام فهو المفيد..

– امسكوا الأرض من تحتكم، لا تدعوا القائمة (س) تتفوق عليكم.. اقنعوا فلاناً بالوقوف معكم، ثم بعد ذلك اتركوه لجهنم.. و و .. وربما وبّخ رئيس الدولة ضيوفه وطردهم بدون غداء لأنهم لم يوافقوا على بعض توجيهاته، أو تحدثوا باسمه، أو استقووا على شعبهم بأمواله أو بنفوذه..

ومثل صاحبنا فرحان، يوم جاء لمأمور المركز مع أحدهم مُتشفعا. فطلب العريف من الشرطي أن يُدخل فرحان أولاً.. وبعد دقائق خرج فرحان أشعث الرأس ممزق (الدشدشة)، و(عقاله) في رقبته، وخدوده حُمر من (الراشديات)، فنظر إلى صاحبه وهزّ يده مفتعلاً الابتسامة:

هذا عريف (چايد) هواي يحب (يتكشمر)..

وإن شاء الله كل سياسيينا يرجعون (فرحانين) من عريف (چايد) و(كشمرته)..

ihsanshamran@yahoo.com

من أجل أفق واسع للحريات

مطلوب إجراءات فاعلة تترجم بنود الدستور إلى أرض الواقع

تعرض مفهوم الحرية الى كثير من التشويه على مر العصور منذ ان وجد الإنسان على الأرض وأدرك طبيعة الصراع الذي فرضته طبيعة الحياة من اجل تحقيق طموحاته بالعيش الآمن الكريم، بعيداً عن كل اشكال التسلط والعبودية.

ومنذ ان وافق الانسان وبحكم التحول الحضاري والحاجة الى بناء دولة ، على التخلي عن جزء من حقوقه لصالح سلطة ارتضى طواعية ان تنظم شؤون حياته ، كا ن الصراع على تنظيم العلاقة بينه وبين الدولة الشاغل الذي اخذ حيزاً غير قليل من اهتمام المفكرين .

طارق الجبوري

وعودة الى تفسير اسباب الصراعات والنزاعات التي كانت تجري آنذاك فإنها لا تخرج عن مفهوم الحرية بشكل ما ، بما فيها ما كانت تحصل على الكلأ او مصادر المياه او الغزو من اجل الحصول على الغنائم وغيرها ، فجميعها لا تخرج عن مفهوم اختلال العلاقة بين مجموعة تشعر ، بفعل ما تمتلكه من عوامل القوة ، بأنها قادرة على استلاب حقوق الآخرين . ومن هنا كانت دعوات الانبياء والرسل والمصلحين تركز في جوهرها وتتمحور حول احترام الانسان والمنادة بالعدل والمساواة وتنظيم علاقات الناس ، وكلها مفاهيم لاتخرج عن إطار الحرية بمفهومها الحديث المتداول.

وقد تطور هذا المفهوم مع تطور المجتمعات ، حتى صار شعاراً لكل الاحزاب والانظمة بمختلف توجهاتها الفكرية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر عرفت انكلترا اول اعلان للحقوق الذي عد اقدم وثيقة دستورية اصدرها الملك الانكليزي جون عام (١٢١٥)م بحسب ما تشير المصادر التاريخية و (تنص على حقوق الافراد وحرياتهم التي تلتزم الدولة باحترامها ، لذلك عدها البعض نوعاً من القيد على نشاط الدولة) وشاعت تسميتها بوثيقة العهد الاعظم (ما جنا كارتا) ، ثم صدرت بعدها وثيقة الحقوق الصادرة في انكلترا ايضاً عام١٦٨٩ . وفي اعقاب الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ تم الاعلان عن حقوق الانسان والمواطن .

وبشكل عام يمكن عد تاريخ الاعلان العالمي عن حقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة في العاشر من كانون الأول١٩٤٨هو الإعلان عن بدء مرحلة جديدة رسخت مفهوم احترام الحريات وبلورتها وإشاعتها في العالم حتى لم تعد اعتى الانظمة الدكتاتورية المجاهرة بمعاداته، بل تاجر الكثير منها بشعاراته، ولم يكن بمستطاع احد ان يعلن صراحة وقوفه ضد حق الفرد بحرياته التي اخذت تسميات مختلفة مع شيوع ظاهرة التخصص، فشاعت تسميات الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسهولة تناول كل جانب بحد ذاته ، غير أنها جميعاً تلتقي عند معنى واحد هو احترام الخصوصية و عدم تقييد الحريات .

وقد رافق هذا التطور ظهور تيارات نظرت الى الحرية من زاوية منطلقاتها الايدلوجية ، فكانت الديمقراطيات الليبرالية بنماذجها المتعددة البريطانية والفرنسية والاميريكية لاحقاً وغيرها ، ومع بروز وانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ ظهرت الديمقراطيات المقيدة والتي سميت (الديمقراطية المركزية). وفي عام ١٩٤١اعلن الرئيس الاميركي رزفلت ما سمي بـ (الحريات الاربع التي يجب ان تسود العالم وهي حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف) وجمعت ليطلق عليها ميثاق الاطلنطي ، كما ان بعض الاشتراكيين عدّوا سيطرة الدولة وإدارتها وسائل الإنتاج بشكل خاص تقييداً للحرية فدعوا الى التحرر منها باتباع الادارة الذاتية .

المهم في كل ذلك ان التاريخ الحديث شهد تسابقاً في الدعوة للحريات ومناصرتها ، ولم يخل دستور صدر من مضامين عن حقوق الافراد وحرياتهم ، ولانجانب الحقيقة اذا قلنا ان الدعوة للمنهج العلماني في ادارة الدولة ساعد على إشاعة مفهوم الحريات ، كونه يدعو لفصل الدين عن الدولة في أبسط معانيه ويركز على قيم المواطنة ، غير ان الاختلاف كان في مدى جدية التطبيق الفعلي لهذا الشعار الذي سحر كل الشعوب ، حيث تعرضت الحريات للكثير من الانتهاكات ، حتى في اكثر الدول ليبرالية التي، نادت باحترام حرية الفرد .

في محيطنا العربي ومنه العراق من الصعب ان نجد نموذجاً واقعياً لنظام ترجم مفاهيم حقوق الانسان وحرياته عملياً ، فقد كانت حالة الطوارئ الغطاء الذي استخدمته الانظمة (التقدمية) للتنصل من تطبيق هذا الشعار كما ادرجته في بيان (الثورة) الاول ، اما البقية فمعروف ان طبيعة تركيبتها لايمكن ان تسمح إلا بحدود معينة للحريات التي تنسجم وطبيعة منظومة القيم والافكار التي يؤمن بها .

وفي العراق وبسبب تجذر الحركات الفكرية التي انطلقت منه على مر التاريخ ، وما شهده تاريخه من مناظرات فكرية حتى إبان اقسى العهود وأشدها بطشاً ، فإن شعار الحرية كان له وقعه الخاص في نفوس ابنائه ودفعوا على طريق تحقيقه الكثير من التضحيات في التاريخ القديم والحديث على حد سواء ، ولم يكونوا يرتضون بأقل من نظام يتجنب الخوض في تفاصيل حرياتهم التي يعرفون حدود ممارستها ، لذا ربما ان اكثر ما مّيز شعبنا هو الإصرار على هذه الانتفاضات والدعوات الشعبية لمقارعة الانظمة الاستبدادية .

لانريد ان نسهب كثيراً في هذا الموضوع وتفرعاته الكثيرة ، بل اردنا من المرور عليها بهذا الشكل السريع للربط بينها وبين ما حدث في ٢٠٠٣حتى ولو كان بهذا الشكل العابر، لنستخلص ان جل ما كان ينتظره المواطن هو استعادة أعز ما حاولت الانظمة الدكتاتورية حرمانه منها ألا وهو الحرية بأوسع معانيها ، لذا فقد تقبل طواعية ما حدث على امل ان تنتج عملية تلاقح الافكار، أن صح التعبير، بين الاحزاب السياسية الدينية والعلمانية نموذجا ينسيه مصائب وويلات ما مر به عبر تاريخه ، لذا فقد حرص على ان يتضمن الدستور اعترافاً بالحريات وبالمكونات المتآخية المتعايشة في العراق . غير انه (اذا كان الدستور الديمقراطي يستطيع ان يصف مهام الدولة ، فانه لايستطيع ان يخلق بشراً بين ليلة وضحاها .. تحترم الارادة الاجتماعية المعبر عنها دستورياً ..) بحسب ما نبه الى ذلك الاستاذ فخري كريم في إحدى مقالاته قبل اكثر من ثلاث سنوات .

وهنا وفي هذه الاشكالية ينبغي على النخب السياسية ان تنتبه اليها والى ما يجري وما يصدر من قرارات من بعض الجهات ، حيث ان من اولى واجباتها حماية ما تحقق من حريات ، وهي بسيطة وفي مشوارها الاول ،من التراجع والنكوص ، بمنع اتخاذ يافطة التنظيم والقانون غطاءً لاتخاذ اجراءات تضيق من خلالها مجالس المحافظات حرية المواطنين ، كما ان بقاء ترديد المفاهيم العامة والفضفاضة للديمقراطية والحرية وبشكل عمومي ، لا يؤدي الى تحقيقها ، بل انه وفي ظل وجود عقليات تتخذ من الدين ذريعة لحجب مواقفها التسلطية قد يؤدي الى عرقلة ما نطمح اليه من برنامج تتسع فيه أفق الحريات .

إننا هنا ومن منطلق الحرص على عراق جديد نأمل من الحركات السياسية دينية كانت ام لا ، ان تتضامن مع حملة " الحريات اولاً " لتأكيد صدق توجهاتها في بناء دولة مؤسسات يكون القانون والنظام هما الفيصل الاساس فيها، بعيداً عن اية اجتهادات فردية .

اخيراً فان الفيلسوف كانت يقول ((ان الحرية هي قانون العقل ومن ثم فإنها تتحد بالاستقلال المنزه فوق تعارض الرغبات)) .

موازنـــة ٢٠١١ أم رواتـــب ٢٠١١؟

ربما الكثير من أبناء الشعب العراقي يتطلعون لأن يكون عام ٢٠١١ هو عام البناء والاعمار والقضاء على البطالة واستعادة البلد لعافيته في المجالات كافة وفي مقدمتها ميدان الخدمات الذي ظل بعيدا جدا عن الاهتمام الحكومي ، ويتأمل المواطن في موازنة عام ٢٠١١ أن يتحقق له هذا ، لكن تبدو الميزانية العراقية مثقلة بالرواتب ، حتى إن البعض يطلق على موازنة الدولة العراقية (قائمة راتب) لكونها تخصص أكثر من ٨٠% من موارد البلد المتحققة أو التي ستتحقق للرواتب ضمن وزارات ودوائر الدولة العراقية القائمة حاليا، خاصة وإنها اعتدت على قدرة إنتاجية من النفط لا تتعدى مليونين وربع المليون برميل يوميا وبسعر ٧٣ دولاراً .

علي نافع حمودي

ولم تأخذ الموازنة بنظر الاعتبار المؤسسات والتشكيلات الإدارية التي اقترحت وفي طريقها للظهور، وهي بالتالي تحتاج إلى موازنة خاصة بها ، ويتداول الجميع استحداث أكثر من نائبين لرئيس الوزراء ومثلهما لرئيس الجمهورية ناهيك عن مشروع رئاسة المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية والذي يحتاج وحده موازنة خاصة به ، مع إضافة مرتبات ٥٠ نائبا في البرلمان هي الزيادة التي تحققت نتيجة النمو السكاني، حيث كان البرلمان السابق ٢٧٥ نائبا والآن ٣٢٥ ، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان إن راتب النائب الواحد هو ٣٢ مليون دينار شهريا ، وفي النهاية فإننا لا يمكن أن نقول بأن موازنة ٢٠١١ عالية بأرقامها، لأن هذا الارتفاع بالأرقام لم يكن على حساب تقديم الخدمات وبناء المشاريع بقدر ما هو تحصيل حاصل لزيادة المناصب العليا في هرم الدولة العراقية ، وهذه المناصب ربما تحتاج لموازنة إضافية قبل نهاية العام الحالي .

لهذا فإن العراق يتجه نحو تأسيس أعباء مالية كبيرة على موازنة العام الحالي والأعوام اللاحقة وقد تكون الرواتب العليا والكبيرة جدا هي السبب في تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطن العراقي إذ لا يمكن أن تكون موازنة عام ٢٠١١ الذي يفترض أن يكون عام البناء قد خصصت ٢٠٪ منها للاستثمارات الوطنية من قبل الدولة، في حين أكلت رواتب الدولة بحدود ٨٠٪ ، بينما نجد بأن الموازنة وفي إحدى الفقرات حاولت امتصاص النقمة الشعبية عبر إعلانها استحداث ١٧٢ ألف درجة وظيفية ستكون الغالبية العظمى منها وظائف أمنية وبالتالي فإنها لن تساهم في الحد من البطالة المتفشية في البلد، خاصة في مجالات التربية والتعليم ، هذا القطاع الذي يعاني الإهمال الكبير سواء في البنى التحتية من حيث بنايات المدارس أو الكوادر التعليمية التي تحتاج إلى تطوير ودماء جديدة تضخ من أجل أن تكون قادرة على مواكبة التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات ، خاصة وإن تقارير المنظمات الدولية المهتمة بشؤون التربية وستراتيجياتها تؤكد أن ٩٧٪ من الهيئات التعليمية والتدريسية في العراق لا تجيد استخدام الحاسوب أي ما معناه هنالك أمية تكنولوجية لدى كوادرنا التي من المفترض أن تهيئ لنا جيلاً متعلماً وفق أحدث ستراتيجيات التعلم الحديثة القائمة على الثقافة الرقمية، فكيف يمكن أن يتحقق هذا في ظل الوضع الاقتصادي الذي يكرس ما يسمى بترهل الدولة العراقية، وهذا ما شخصه تقرير صندوق النقد الدولي الذي أشار إلى هذه النقطة في أكثر من مناسبة وتقرير.

لهذا فإن الكثير من الحلول الراهنة يجب أن يسعى إليها المشرع العراقي بغية الحد من هذا الترهل لاسيما وان الكثير من المؤشرات تؤكد استحداث وزارات جديدة في التشكيلة الحكومية القادمة ليصل عددها إلى أكثر ٣٩ وزارة بما فيها وزارات الدولة وتحويل بعض الهيئات المستقلة لوزارات، وهذا ما سيرهق ميزانية البلد كما أشرنا ويؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية وعملية البناء والاعمار وحتى على ١٧٢ ألف درجة وظيفية التي من المتوقع طرحها في بداية العام الحالي ، على الرغم من إن الدولة أنهت عقود ٢٠ ألف متعاقد في دوائر محافظة ديالى نهاية آب الماضي دون أن تدفع لهم سوى نصف مستحقاتهم أو أقل من ذلك ، وهذا القرار جعل البطالة تنمو أكثر في محافظة تعد من المحافظات الساخنة حتى هذه اللحظة .

حقوق الإنسان والسلم العالمي

ميعاد الطائي

بدأ كوعد وفكرة من بعض الحكومات وتحول اليوم إلى هدف وغاية مشتركة يسعى جميع البشر لتحقيقها. إنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ ونحتفل بالذكرى الثانية والستين لانبثاقه، حيث أعلن في ذلك التاريخ موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على القبول بهذا الإعلان الذي تضمن ٣٠ حقا للإنسان يجب الدفاع عنها ومحاولة حصوله عليها في ظل الانتهاكات الكثيرة والمتزايدة التي يتعرض لها هذا الإنسان في بقاع الأرض المختلفة .ولقد شهد تاريخ الإنسانية محاولات عديدة من هذا النوع، إلا إن هذا الإعلان كان منعطفا مهما في جعل هذه الحقوق غاية تسعى لها الشعوب وحقا مشروعا لها يدافع عنه الكثير من الأفراد و المنظمات الإنسانية التي تأسست بعد هذا الإعلان .

ومن خلال محاولاتنا لاستقراء الواقع العام للسلم العالمي نجد إن انتهاكات حقوق الإنسان دائما ما تكون سببا في اندلاع الانتفاضات والحروب لأنها تفضي إلى الرفض والثورة والمقاومة، حيث يرتبط السلام بحقوق الإنسان لان الاعتراف بحقوق الفرد والإيمان بحقه الإنساني في العيش بحرية والحفاظ على كرامته هي أساس السلام والعدل والحرية في الأرض .

ولا بد من أن نشير هنا إلى إن الجميع بات يدرك إن تجاهل هذه الحقوق واحتقارها يؤديان دائما إلى إضطرابات همجية واختلافات عرقية وطائفية لطالما أدت الضمير الإنساني وساهمت في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ويتجلى ذلك واضحا في الدول التي تخترق تلك الحقوق وتقيد حرية الفرد، ما اضطر المنظمات الدولية للعمل على حماية الإنسان من هذه الخروقات التي تهدد كرامته وحريته وعقيدته، فأصدرت القوانين ومنها هذا الإعلان حيث اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرته، ويعد هذا الحدث التاريخي نقطة تحول في تاريخ البشرية، وطلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء كافة أن تدعو لنص الإعلان و"أن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه، ولاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى . ولقد جاء الإعلان في ٣٠ مادة مهمة وجاء في أهم مواده ما يأتي:

((يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

وان لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود)).

نريد أن نقول هنا إننا في العراق شهدنا عبر العقود الماضية الكثير من الخروقات لحقوق الإنسان تمثلت في انتهاك الحريات المختلفة ولا نبالغ إذا قلنا إن النظام الشمولي في العراق لم يترك أي حق للمواطن إلا وانتهكه مع غياب أي جهة تأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه الحقوق في ظل التسلط والتهميش وسياسة تكميم الأفواه التي كان يتبعها ذلك النظام .

واليوم نعيش في ظل التجربة الديمقراطية الجديدة التي نتطلع من خلالها إلى تحقيق نموذج ديمقراطي يوفر بيئة مناسبة للإنسان الذي يحصل على حقوقه بعيدا عن الانتهاكات السابقة، وهذا ما يقع على عاتق المؤسسة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني التي تراقب المشهد العام، وتحاول الدفاع عن الحقوق والحريات في دور جديد لهذه المنظمات لم يشهده تاريخ العراق سابقا.